2 – قيام ثورة يوليو 1952 وتأثيرها السياسي على لبنان

بقلم النقيب منذر محمد الصميلي

طالب دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر

تحت إشراف:

أ. د. ميرفت عطاالله مشرف رئيسي

أ. د. محمد علي القوزي مشرف مشارك

المخلص:

تناول البحث تفاعل الداخل اللبناني إزاء قيام ثورة يوليو 1952 وصولاً إلى قيام الوحدة السورية – المصرية في العام 1958 وانقسام المواقف الرسمية الشعبية إنقسامًا عامودياً، بعدما تأثر الداخل اللّبناني بعدة عوامل منها التكوين البنيوي الطائفي – الاجتماعي للبنانيين وطبيعة النظام السياسي فيه، بالإضافة إلى تأثر لُبنان بسياسة سوريا التقليدية وتنامي التيار الناصري مما أضفى حساسية على كامل المشهد السياسي اللّبناني وأجّج الاختلاف اللّبناني العُدوان الثُلاثي على مصر في العام 1956 حيث جرى الاصطفاف العلنيّ المسلم مع الناصرية في مصر وبالمقابل رفضه من قبل المسحسيين رفضاً قاطعاًخاصةً وأن المسلمون في لُبنان كانوا يشتكون من الغُبن مُقابل إمساك المسحسيين بمعظم مفاصل السلطة، ونتيجة ذلك تناغمت توجيهات معظم الأحزاب والتكتلات السياسبة اللّبنانية مع مصالح هذه الطائفة أو تلك وقد بدا واضحًا إنعدام صفة «اللّبنانية» من شعارات وطروحات معظم الأحزاب ذات الطابع المسيحي، سوى تحقيق لإيديولوجيا

مسيحية تقليدية، حيثُ نادت بلبنان مستقل يُهيمين عليه المسيحيون.

Research Summary:

The research delves into the Lebanese internal reaction to the July 1952 revolution, leading up to the establishment of the Syrian-Egyptian union in 1958 and the division of official and popular stances into vertical division. The Lebanese internal landscape was influenced by several factors, including the sectarian-social structure of the Lebanese and the nature of the political system therein. Additionally, Lebanon was impacted by Syria's traditional policy and the rise of the Nasserist movement, which heightened sensitivity across the entire Lebanese political scene. This fueled Lebanese disagreement with the tripartite aggression against Egypt in 1956, where there was overt alignment with Nasserism in Egypt by Muslims, while it was vehemently rejected by Maronites, especially given the grievances of Lebanese Muslims regarding Maronite dominance over most levers of power. Consequently, the directives of most Lebanese political parties and blocs aligned with the interests of certain sects, revealing a conspicuous absence of "Lebanese-ness" in the slogans and agendas of many Christian-oriented parties, except for the pursuit of traditional Christian ideology. Lebanon was advocated as an independent entity dominated by Christians.

1- العوامل التي أدت إلى حصول ثورة 1952:

إن لتفاعل مواقف الداخل اللبناني مع قيام الوحدة السورية – المصرية في العام 1958 أسباباً عدة، منها ما هو متعلق بالتكوين البنيوي الطائفي – الاجتماعي للبنانيين، ومنها ما هو متعلق بطبيعة النظام السياسي اللبناني، عشية قيام الوحدة، فبالإضافة إلى العوامل الداخلية المذكورة أعلاه، هناك عدة عوامل خارجية، جعلت من الساحة اللبنانية شديدة الحساسية إزاء المتغيرات الدولية والإقليمية، وأتت السياسة السورية التقليدية تجاه لبنان، وازدهار التيار الناصري، وظهور الأحلاف الدولية والإقليمية، في الخمسينيات في مقدمة تلك العوامل الخارجية المؤثرة على الداخل اللبناني، لكننا سنتطرق في هذا الفصل إلى أبرز ملامح المشهد السياسي اللبناني، عشية قيام الوحدة، كالخصوصية المجتمعية اللبنانية، وبنية النظام السياسي اللبناني، كذلك إلى توجهات معظم القوى السياسية والحزبية الفاعلة على الساحة اللبنانية آنذاك.

إن إنطلاق مسيرة الدولة المستقلة في العام 1943 استناداً إلى الدستور والميثاق الوطني، لم يجعلها بمنأى عن التأثيرات الخارجية. فعلى سبيل المثال، انعكس حصول العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956 على الشارع اللبناني، حيث تعاطف المسلمون اللبنانيون إلى أبعد الحدود مع مصر الناصرية[1].

وترافق هذا التعاطف مع مطالبة قيادات إسلامية رسمية بتوسيع حصة المسلمين في الحكم، عبر تحقيق المنافصة بينهم وبين المسيحيين في السلطة، ثم ظهرت تلك المطالبات مجدداً خلال أزمة العام 1958[2].

إذاً، فقد ساهمت تلك الأزمات في إظهار خلل بنيوي مهم في النظام السياسي اللبناني، تمثل بطغيان الطابع الديني على الهوية الوطنية لدى معظم اللبنانيين[3]، إضافة إلى ضعف الشعور الوطني لدى معظم المسلمين، نتيجة إمساك المسيحيين بمعظم مفاصل السلطة في لبنان، فبسبب تفوق الانتماء الديني والطائفي على الانتماء الوطني لدى معظم اللبنانيين، تناغمت توجهات معظم الأحزاب والتكتلات السياسية اللبنانية، مع مصالح هذه الطائفة أو تلك، ومع توجهاتها الأيديولوجية والعقائدية، فعلى سبيل المثال، انعدمت صفة «اللبنانية» في شعارات وطروحات معظم الأحزاب ذات الطابع الإسلامي، وبالمقابل، لم تكن سمة «اللبنانية» التي نادت بها الأحزاب ذات الطابع المسيحي، سوى تحقيق لأيديولوجيا مسيحية تقليدية، نادت بالخصوصية اللبنانية، وبلبنان مستقل يهيمن عليه المسيحيون.

أ. النظام السياسي اللبناني:

إن تأسيس الكيان اللبناني بحدوده الحالية المعترف بها دولياً في العام 1920 ككيان سياسي ذي نظام سياسي خاص به، يعود بجذوره التاريخية إلى عدة عوامل ديمغرافية وسياسية، خلال الحكم العثماني للمناطق اللبنانية الحالية، وليست هنا في صدد الخوض في تلك العوامل وتفصيلاتها، لكننا سنتطرق إليها بصورة موجزة، لتباين مدى تأثير هذه العوامل، في إنتاج نظام سياسي خاص، يتلاءم والواقع الديمغرافي أو الطائفي المستجد لهذه الدولة الوليدة، ولتبيان مدى تشابك العرف والتقليد، بما هو دستوري وقانوني، في

1 آني لوران وأنطوان بصبوص، الحروب السرية في لبنان، لا دار نشر، بيروت، 1988، ص105.
2 علي محمد لاغا، الاتجاهات السياسية في لبنان (1982–1920)، دراسة علمية موثقة مع تبيان مواقف المسلمين من الكيان اللبناني والمواقف الدولية منه، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، 1991، ص156.
3 سنو، حرب لبنان (1975– 1990)، المجلد الأول، ص509.

آلية عمل هذا النظام السياسي.

إن الخصوصية التي تمتعت بها منطقة جبل لبنان «لبنان الصغير» أثناء الحكم العثماني، تعود بأسبابها إلى الوجود المسيحي عامة والماروني خاصة في تلك المناطق، فنزعتهم الاستقلالية، وتوقهم الدائم إلى الانعتاق من سيطرة الحكم العربي والإسلامي ورفضهم فكرة العيش كذميين، إضافة إلى الدعم الأوروبي لهم، أرغم السلطنة العثمانية على القبول بمنح هامش معين من الاستقلالية لتلك المناطق، فتبلور حكم ذاتي لمنطقة جبل لبنان تحت مظلة العثمانيين، لأول مرة في ظل حكم الإمارة المعنية (حيث سادت ثنائية حكم درزية – مارونية) ثم في عهد الإمارة الشهابية، ومن بعدها أنظمة القائمقاميتين ونظام المتصرفية[1]، وصولاً إلى رحيل العثمانيين نهائياً عن تلك المناطق في العام 1918، حيث بدأت مرحلة زمنية جديدة، رسمت فيها معالم الخريطة السياسية الجديدة للمشرق العربي، وشكل إعلان دولة لبنان الكبير في أول أيلول 1920 تحقيقاً للتوجهات السياسية لدى هؤلاء المسيحيين حينها (الموازنة بخاصة) فتخلصوا من حكم العثمانيين الذي دام حوالي 400 سنة[2].

ولكنهم فقدوا الأكثرية الساحقة، في المناطق المعروفة بسنجق جبل لبنان، حيث كانوا يشكلون نسبة حوالي 80% من السكان، أما بعد إعلان دولة لبنان الكبير، فأصبحوا يشكلون نسبة 51.7% من إجمالي عدد السكان في العام 1932[3].

إن أبرز العوامل الدولية التي ساهمت في نشوء نواة استقلال ذاتي لمناطق جبل لبنان، تمثلت بسياسات القوى الاستعمارية الأوروبية تجاه السلطنة العثمانية، خلال حقبة تفككها، فقد أرادت تلك القوى النفاذ بتأثيرها في مناطق السلطنة العثمانية، عبر أضعف حلقاتها، فكانت مناطق متصرفية جبل لبنان أحد مسارح تلك السياسات الأوروبية، تحت عنوان منح حمايتها للأقليات المسيحية داخل السلطنة العثمانية، وضمان امتيازاتها[4].

1Joseph Matar, Les orgines de la crise Libanaise, etudes internationales vol 18, n3, 1987: http://id.erudit.org/iderudit/702212ar.

2 مائير زامير، الكيان المسيحي اللبناني، وجهة نظر صهيونية في نشوء لبنان الحديث، ترجمة سليم فارس، دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص10–9.

3 عبد الرؤوف سنو، المرجع نفسه، ص105.

4 عبد الرؤوف سنو، تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية «من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني»، الحلقة الأولى، مجلة المنهاج، بيروت، العدد (4)، السنة 1996، ص116.

وسواءً أكان إعلان دولة لبنان الكبير في العام 1920 بمثابة تتويج لتحقيق المصالح والسياسات الدولية أم تحقيقاً لمصالح المسيحيين اللبنانيين، بامتلاكهم وطنا خاصا بهم، فمن المؤكد القول إن تأسيس لبنان الكبير في العام 1920 كان نتاج العملية التاريخية، التي استطاعت بها إحدى الطوائف، وهم الموارنة المتمركزون في جبل لبنان، بالمشاركة مع الدروز، إيجاد صيغة معينة من الحكم الذاتي لمناطقهم متمايزة عن باقي مناطق السلطنة (كما ذكرت سابقاً): أولاً في عهد الإمارة، وثانياً في زمن المتصرفية، حيث شكلت الأنظمة السياسية التي امتازت بها هاتان الحقبتان، البذرة أو النواة لنشوء النظام السياسي اللبناني، الذي سيحكم لبنان الكبير اعتباراً من العام 1920[1].

فكان المجلس التمثيلي، المنتخب بالاقتراع الشعبي في نيسان 1922 في عهد الجنرال غورو، والذي مثل معظم الطوائف اللبنانية، بمثابة نسخة معدلة عن مجلس إدارة مجلس جبل لبنان في عهد المتصرفية، ولا سيما لجهة الصلاحيات المنوطة به في الأمور التشريعية والإدارية (رسوم، ضرائب، ميزانية)[2].

ب. تطور النظام السياسي اللبناني، منذ الانتداب حتى قيام الوحدة السورية المصرية:

على الرغم من وجود نظام إداري خاص نظم شؤون متصرفية جبل لبنان، فإن انطلاق البنية الإدارية والمؤسساتية لدولة لبنان الكبير، تعود إلى السنوات الأولى من الانتداب، وذلك عبر تعاون البنانيين مع سلطات الانتداب، لإرساء هياكل إدارية واسعة في الأنظمة التي اعتُمدت بين الدولة المنتدبة والدولة المنتدبة، وتحقق ذلك في عهد الأمين العام للمفوضية الفرنسية روبير دي كيه (Robert de Caix) حين تمكن الفرنسيون من تنظيم هيكلية الإدارة اللبنانية بصيغتها الأولى وبلورتها "تنظيم الدرك اللبناني، تنظيم فصائل الشرطة، إيجاد نقد خاص بسوريا ولبنان عبر إنشاء بنك سوريا ولبنان، إقرار قانون انتخابي، تنظيم وإقرار القوانين العقارية..."، وتمثلت الخطوة الأهم في إنتاج النظام المؤسساتي لدولة لبنان الكبير عبر دعوة المجلس التمثيلي المنتخب في العام 1925 إلى الانعقاد لسن دستور البلاد، فكان أن اختيرت لجنة من أعضاء المجلس التمثيلي هذا، أنيطت بها مهمة الإشراف والإعداد، ودرس مشروع إقرار الدستور، ووافقت تلك اللجنة بتاريخ 23 أيار 1926 على نص دستوري، تصبح بموجبه "دولة لبنان الكبير" الجمهورية اللبنانية.

1 مائير زامير، الكيان المسيحي اللبناني، ص15-14.

2 بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الجزء الأول، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، 1983، ص311.

اعترف الفرنسيون بالمجلس التمثيلي كمجلس للنواب، وجرى تعيين ستة عشر عضواً في مجلس الشيوخ، حيث قام المجلسان بتاريخ 26 أيار 1926 بانتخاب شارل دباس كأول رئيس للجمهورية اللبنانية[1].

لكن إعلان دولة لبنان الكبير من قبل الجنرال غورو بتاريخ 1 أيلول 1920، عبر القرار رقم /336/ لم يحدد ماهية نظام الحكم الذي سيحكم الكيان الجديد وطبيعته، بل رسم إطاره العام لجهة حدوده: عبر ضم الأقضية الأربعة إليه، ولجهة كينتونته كدولة قائمة للّبنانيين كافة، يعيشون فيها أحراراً في معتقداتهم وتقاليدهم إذاً، فقد زود هذا القرار لبنان الكبير بهيكليته كدولة[2].

بينما حدد الدستور اللبناني، بشكل قانوني ودستور واضح، النظام السياسي والإداري لتلك الدولة، ورسم بنيتها المؤسساتية والدستورية والتشريعية، وبموجب النص الأصلي للدستور، أنيطت السلطة التشريعية بمجلسين: مجلس نواب، ينتخبه الشعب لمدة أربع سنوات، ومجلس شيوخ، يعين رئيس الجمهورية سبعة من أعضائه الستة عشر، وتكون مدته ست سنوات[3]، بينما ينتخب التسعة الباقون وفقاً لشروط انتخاب النواب.

أما السلطة التنفيذية، فيتولاها رئيس الجمهورية، الذي ينتخب من المجلسين المذكورين مجتمعين، ويعاونه في ممارسة سلطته وزراء، حيث ضمن الدستور صلاحيات واسعة ومركزية بيد رئيس الجمهورية[4].

وفي ما يتعلق بالسلطة القضائية، فقد جعلها الدستور سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، فأوضحت المادة العشرون منه، أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها.. بحيث تصدر القرارات والأحكام من قبل كل من المحاكم، وتنفذ باسم الشعب اللبناني[5].

لم تتطرق بنود الدستور إلى وجوب تقاسم السلطة بين اللبنانيين، على أساس ديني أو طائفي، بل أشار إلى وجوب توزيع وظائف الدولة ومناصبها بين سائر الطوائف،

---

1 كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، 2002، ص212-211-210.
2 أدمون رباط، التكوين التاريخ للبنان السياسي والدستوري، الجزء الثاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات القانونية، السياسية والإدارية، بيروت، 2002، ص577.
3 كمال الصليبي، المرجع نفسه، ص213.
4 رباط، المرجع نفسه، ص618.
5 حمدي بدوي الطاهري، سياسات الحكم في لبنان، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1968، ص217.

على نحو عادل، دون الإشارة إلى معايير وكيفية هذا التوزيع، حيث ترك الباب مفتوحاً لتحقيق تقاسم السلطة على نحو عادل وفق ما تقتضيه الظروف، وإن جل ما ذكر في بنود الدستور، حول الطوائف والمذاهب وخصوصيتها، جاء في المادتين /9 و10/ منه، اللتين تلحظان ضرورة احترام نظام الأحوال الشخصية للطوائف، وحرية التعليم وإنشاء المدارس الخاصة بها، ضمن إطار يحترم القوانين السائدة والمرعية الإجراء[1].

إن بذور الطائفية السياسية في نظام الحكم، ومبدأ تقاسم السلطة بين مختلف الطوائف اللبنانية المكرسة بموجب ما عرف بـ "الصيغة" في العام 1943، تعود بجذورها التاريخية إلى ما قبل العام 1926 (إعلان الدستور)، إذ بوشر تطبيق الطائفية السياسية إبان عهد أول متصرف (داوود باشا) الذي ألغى الامتيازات للإقطاعيين ووجهاء الطوائف والعائلات، ولكنه أوجد لهم مكانة هامة، وأولاهم مناصب رفيعة في النظام السياسي الجديد (قادة الدرك، أعضاء مجلس إدارة...) وبما أن التركيبة الطبقية والاجتماعية للمجتمع اللبناني، هي بمثابة مرآة للتكوين الطائفي والمذهبي لهذا المجتمع، فإن هذه القاعدة نفذت لاحقاً إلى دستور العام 1926، ثم شكلت روحية الميثاق الوطني لاحقاً، حيث أصبحت قاعدة أساسية وثابتة في النظام السياسي اللبناني، الذي تتغير أطره العامة وبعض ملامحه، ولكنه في الواقع تجسيد لتلك القاعدة القاضية بتقاسم مراكز السلطة بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني الطائفية[2].

على الرغم من انطلاق مشروع الدولة، والعمل المؤسساتي والسياسي والإداري فيها، منذ إعلان دولة لبنان الكبير في العام 1920 وحتى الاستقلال في العام 1943، فإن الوعي الوطني والقومي لدى معظم اللبنانين تجاه وطنهم لم ينضج حتى ذلك التاريخ، إذ تضاربت وتقاطعت المعطيات الطائفية والفئوية والعشائرية في رؤيتهم لهوية وطنهم، وطبيعة الحكم في دولتهم المستقلة.

وبالتالي، لم تكن المصادر القانونية والنصوص الرسمية المكتوبة وفي مقدمتها دستور العام 1926 وتعديلاته، كافية وحدها لإرساء أسس ثابتة وكافية لانطلاق دولة ما بعد الاستقلال واستقرارها السياسي، إن الكفاءة القانونية والإدارية والتنظيمية لهذا الدستور، وأهليته بالنسبة لدولة متجانسة لم تكن كافية لانطلاق عجلة الحكم والسلطة المستقلتين في مرحلة ما بعد الاستقلال بالنسبة إلى دولة تعددية كلبنان، وذلك ليس بسبب عيب

1 رباط، مرجع سابق، ص618.

2 فؤاد عوض، الطريق إلى السلطة، مطابع قدموس الجديدة، بيروت، 1973، ص19.

أو خلل في نصوص هذا الدستور، بل بسبب خصوصية البلد الذي وضع من أجله كما ذكرت، فكان لا بد من تسوية ما، أو تفاهم معين بين اللبنانيين (مسلمين ومسيحيين) حول المسائل الخلافية في ما بينهم وأهمها: موقع لبنان في محيطه الإقليمي والدولي، ثم تقاسم السلطة، ولا سيما أن الدستور حدد تلك المسائل في مفهومها العام، من أجل عدم تكريس مسألة تقاسك السلطة على أساس طائفي دستوري، ولترك الباب مفتوحاً أمام اللبنانيين مستقبلاً، لحل هذه المسألة على أسس غير طائفية.

انطلاقاً من تلك المعطيات، تبلورت في الأربعينيات العوامل الملائمة لإنتاج تسوية أو تفاهم حول تلك المسائل الخلافية، أما أهم رواد هذا الاتجاه فكانا: رياض الصلح وبشارة الخوري، وهما السياسيان الأكثر شعبية لدى السنة والموارنة، ومن الشخصيات السياسية المخططة، برز بنوع خاص هنري فرعون وميشال شيحا[1].

مع الإشارة إلى أن بذور هذه التوجيهات التوافقية، كانت موجودة قبل تاريخ ولادة هذا الميثاق، فبالإضافة إلى محمد الجسر وعبد الحليم الحجار، وغيرهم الكثيرين ممن دافعوا عن الخصوصية اللبنانية وتعاونوا مع سلطات الانتداب، نلاحظ بروز أصوات إسلامية مثل: عادل وكاظم الصلح وغيرهما، دعت إلى التفاهم مع المسيحيين على قاعدة استقلال لبنان عن الفرنسيين، والتخلي عن مطلب الوحدة مع سوريا[2].

فالميثاق هو عبارة عن تفاهم بين البورجوازيتين الإسلامية (السنية) والمسيحية (المارونية)، ولا سيما منها المتمركزة في بيروت، التي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة، على سياسة خارجية محايدة للبنان، وأدى التفاهم المذكور إلى إنتاج صيغة حكم معتدلة للبنان عشية الاستقلال، تميزت بطغيان النفوذ الماروني – السني على منظومة الحكم، ولا بد من الإشارة هنا إلى التغير الجذري الحاصل في سمة الحكم الذي كان قائماً في متصرفية جبل لبنان، بين ما ساد بعد إعلان الاستقلال في العام 1943 وولادة الميثاق الوطني، فبعد أن طغت الثنائية الدرزية – المارونية في الأولى، سادت الثنائية السنية – المارونية في الثانية[3].

1 تيودر هاتف، لبنان، تعايش في زمن الحرب، من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة، ترجمة موريس صليبا، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، 1993، ص99.

2 عصام كمال، خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، مرجع سابق، ص147.

3 جورج قرم، لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع، تعريب الدكتور حسان قبيسي، منشورات المكتبة الشرقية، بيروت، 2004، ص99.

إن نجاح القطبين السياسيين: بشارة الخوري (الماروني) ورياض الصلح (السني) في إيجاد تفاهم معين حول هوية لبنان باعتباره ذا وجه عربي، وإلزامه الحياد في سياسته الخارجية، أدى بصورة تلقائية إلى انعكاس هذا التفاهم على مسألة تقاسم السلطة بين المسلمين والمسيحيين، فاتفق على أن يكون رئيس الجمهورية من المسيحيين، ورئيس الحكومة من المسلمين، وفي ما يتعلق بمجلس النواب، قبل الجميع بالتفوق العدي للنواب لصالح المسيحيين، أي ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة مقاعد للمحمديين[1].

ولكنّ مسألة تكريس تقاسم السلطة بين الطوائف الثلاث الكبرى، باعتبارها اتفاقاً دائماً أو مؤقتا، بقيت موضع جدل ونقاش، فقد ذكر العديد من المؤرخين، بأن أفرقاء الميثاق الوطني اعتبروا تلك التسوية مؤقتة وليست دائمة وملزمة، ريثما يتم إلغاء الطائفية السياسية[2].

ومن جهة أخرى، فقد تميزت هذه البنية السياسية الطائفية الثلاثية الأقطاب بنفاذ البرجوازية والإقطاعية الخاصة من الطوائف الثلاث إلى منظومة الحكم، وخصوصاً في منصبي رئاسة الحكومة والمجلس النيابي، ومن المبالغة القول إن بذور التفسخ والتفكك، التي أرساها هذا المفهوم الطائفي للنظام السياسي اللبناني عشية الاستقلال، هي وحدها السبب المباشر للأزمات التي شهدها هذا النظام السياسي، ذلك أن الثغرة الكبرى في هذا النظام، لم تكمن في إيلاء منصب معين إلى إحدى الطوائف، بقدر ما كمنت في إمساك البرجوازيات والإقطاع الطائفي بتلك المناصب، ولا سيما منها المهيمنة في هذه الطائفة أو تلك، والمتميزة بالانتهازية والشراسة في الدفاع عن مواقعها[3].

وهكذا، فقد تحدد الإطار المؤسساتي اللبناني عبر دستور العام 1926 الذي أرسى الجمهورية اللبنانية، وعبر الميثاق الوطني والصيغة في العام 1943 اللذين أمنا توازناً في سياسة لبنان الخارجية، وتوازناً داخلياً لجهة تقاسم السلطة بين التجمعات والطوائف اللبنانية[4].

1Camil Chamoun, Crise Au Moyen Orient, Paris, 1963, p.118.

2 ينفي المؤرخ حسان حلاق مقولة توزيع الرئاسات الثلاث على أساس طائفي، ويستند إلى بشارة الخوري أنه يشير إلى الموضوع في مذكراته، وفي مقابلة للمؤرخ المذكور مع محمد جميل بيهم، ذكر الأخير أن رياض الصلح قبل أن تكون رئاسة الجمهورية للموازنة بصورة مؤقتة على أن تلغى الطائفية السياسية في ما بعد.
انظر: حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان (1943– 1952)، مع دراسة العلاقات اللبنانية – العربية، والعلاقات اللبنانية – الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لا تاريخ نشر، ص184–185.

3 جورج قرم، لبنان المعاصر، مرجع سابق، ص99.

4 Matar, op, cit, vol 18. N3.

2- الصراع الذي كان قائماً في مصر وصولاً إلى العام 1954:

كما اختلف اللبنانيون في آرائهم حول توسيع حدود متصرفية جبل لبنان، وضم الأقضية الأربعة إليها، بين غالبية مسلمة رافضة وغالبية مسيحية مؤيدة، كذلك، فإن مأسسة هذه الدولة الجديدة ورسم قوانينها وأنظمتها، لم يكونا موضع إجماع لديهم، فجاءت مواقف المسلمين والمسيحيين اللبنانين من إعلان الدستور، لتعبر أصدق تعبير عما اختزنته ذاكرتهم من مكنونات الماضي، والخوف من المستقبل أمام واقعهم السياسي الجديد.

أظهر المسلمون اللبنانيون عامة، ردود فعل غاضبة ومتوجسة من إعلان الدستور اللبناني في العام 1926، كونه وضع حداً في وجه آمالهم (ولا سيما السنة منهم)، بالانضمام إلى عمقهم العربي الحامل لثقافتهم وحضارتهم: الدينية، والثقافية، واللغوية...، فارتدت هذه المعارضة طابعاً عنيفاً في بعض الأحيان، ولا سيما أن إعلان الدستور تزامن مع اندلاع الثورة السورية الكبرى، التي انطلقت العام 1925 ضد الانتداب الفرنسي (عراب الدستور)، وامتدت إلى الداخل اللبناني، فعلى سبيل المثال، تعاون الدروز في منطقتي حاصبيا وراشيا، مع مسلحي الثورة السورية، الذين دخلوا الأراضي اللبنانية، وارتكبوا أعمالاً إجرامية من قتل ونهب ضد بعض القرى المسيحية اللبنانية، كقريتي كوكبا ومرجعيون في الجنوب اللبناني.

وفي المقابل، قوبل إعلان الدستور لدولة لبنان الكبير، بتأييد أغلبية الطوائف المسيحية اللبنانية (ولا سيما الموارنة)، حيث رأت فيه التشريع القانوني الأول لاستقلال لبنان الكبير عن الداخل العربي والسوري، وذلك عبر نصوص قانونية ورسمية معترف بها دولياً، تشرعن وجود لبنان على الخريطة السياسية العالمية، كدولة قائمة ومعترف بها، ذات نظام ودستور محددين.

فبالإضافة إلى الشرعية التي أضفاها إعلان الدستور بالنسبة إلى لبنان، على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد رأى المسيحيون اللبنانيون أن إقرار الدستور يضفي أيضاً شرعية داخلية للبنان، كدولة قائمة، وذلك من خلال اعتراف سائر بنيه بهذا الكيان، على اعتبار أن الدستور أقر من مجلس نيابي منتخب من الشعب[1].

ويمكنني الاستنتاج مما تقدم، بأنه على الرغم من إقرار دستور مكتوب للبنان، وانطلاق مشروع بناء مؤسسات الدولة وهيكليتها السياسية والإدارية، وعلى الرغم من توافق

1 أدمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، مرجع سابق، ص619.

المسلمين والمسحيين اللبنانيين على آلية الحكم في ما بينهم، عبر ميثاق العام 1943، فإن بقاء سلطة الانتداب بجيوشها على الأراضي اللبنانية، قلص كثيراً من استقلالية القرار السياسي اللبناني، ولا سيما المتعلق منه بالسياسة الخارجية، وبعبارة أخرى، اختزلت السلطة اللبنانية، حتى تحقيق الجلاء في العام 1946 في نطاق تسيير الشؤون الداخلية وإدارة المؤسسات، أما ملف صراع اللبنانيين (مسلمين ومسيحيين) في ما بينهم، حول اعترافهم بشرعية هذه الدولة، ومشروع بنائها القانوني، فقد خبا بشكل كبير في العام 1936 إذ بقي المسلمون (وخاصة السنة منهم) حتى ذلك العام، معارضين ومترددين في السير بمشروع بناء الدولة.

إن المعادلة القاضية بتخلي المسلمين اللبنانيين، عن المطالبة بانضمام لبنان إلى عمقه العربي والإسلامي، واعترافهم باستقلاله، مقابل تخلي المسيحيين عن المطالبة بحماية فرنسا وانتدابها، أفضت حينها (العام 1943) إلى قبول المسلمين بتثبيت حصة المسيحيين في السلطة، كبادرة حسن نية من قبل المسلمين، وكتعبير عن إرادة هؤلاء بجعل المسيحيين يشعرون بالاطمئنان لمصيرهم ومستقبلهم، وبأن مشاركتهم الواسعة في السلطة، هي بمثابة الحماية الحقيقية لهم، بدلاً من الحماية الفرنسية، التي طالما اعتبروها الضامن الحقيقي لوجودهم في المشرق العربي، فالمشاركة المسيحية الواسعة في السلطة، ظهرت بادئ الأمر في تشكيلة الحكم الأولى، عقب إعلان الدستور بتاريخ 26 أيار 1926، عندما أنيطت رئاسة الجمهورية بشارل دباس (الأرثوذوكسي)، ورئاسة الحكومة بأوغست باشا أديب (ماروني)، ورئاسة المجلس النيابي بالشيخ محمد الجسر (سني)، أما مجلس الشيوخ، فتألف من: (5 موارنة – 3 سنة– 3 شيعة – 3 روم أرثوذوكس– 1 روم كاثوليك – 1 درزي – 1 أقليات)، وكذلك كان تأليف المجلس النيابي[1].

لكن المشاركة المسيحية الواسعة في السلطة تلك، تحولت بمرور الوقت، وفي ظل الميثاق الوطني إلى تحكم الموارنة بصورة تدريجية بسائر مفاصل السلطة، فتقليد المارونية رئاسة الجمهورية، بدأ بتولي أميل إده رئاسة الجمهورية بتاريخ 30 كانون الثاني 1936، ورفض فرنسا آنذاك ترشيح أيوب ثابت (البروتستانتي الموالي لها)، وتحول هذا التقليد إلى عرف ثابت في مرحلة ما بعد الاستقلال[2]، فبدأت مقولة ضمانات

1 علي محمد لاغا، الاتجاهات السياسية في لبنان (1920– 1982)، مرجع سابق، ص79.
2 فؤاد عوض، الطريق إلى السلطة، مرجع سابق، ص85.

المسيحيين وإزالة الخوف التاريخي لديهم، تتحول إلى حالة بحث دائم للموارنة عن امتيازات لهم في تشكيلات الحكم ومؤسسات الدولة، فالوظائف الحكومية التي سيطر عليها الموارنة اللبنانيون منذ الاستقلال وحتى العام 1958 هي:

رئاسة الجمهورية، قيادة الجيش، المديرية العامة لرئاسة الجمهوري، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العام للدفاع المدني، التفتيش المركزي، المديرية العامة للطرق والمباني، مديرية الصحة العامة، مديرية الآثار والتعاونيات، مصلحة مياة بيروت، مصلحة مياه الليطاني، مديرية الشؤون الاجتماعية، مصلحة تنفيذ المشاريع الإنشائية، حاكمية مصرف لبنان، مديرية التعليم المهني والتقني، رئاسة الجامعة اللبنانية، محافظية البقاع، محافظية الجنوب، الرئاسة الأولى لمحكمة التمييز، رئاسة مجلس القضاء الأعلى، رئاسة مجلس الشورى، رئاسة هيئة القضايا في وزارة العدل، الرئاسة الأولى للمحكمة الاستثنائية في الشمال، مدعي عام جبل لبنان، قاضي التحقيق الأول في الجنوب، مدعي عام ديوان المحاسبة[1].

وقد اخترت العام 1958، للدلالة على مدى تحكم المسيحيين عامة، والموازنة خاصة في نظام الحكم منذ الاستقلال، حتى ذلك العام، كذلك لتسليط الضوء على مدى فعالية تلك الصلاحيات وجدواها، في تأمين الضمانة والحماية الحقيقيتن للمسيحيين، إذ لم يمنع هذا الاستقطاب بالسلطة من اندلاع صراع داخلي في العام 1958، رأى فيها المسيحيون تهديداً جديداً لمصيرهم ووجودهم واستقلالهم، وأعاد إلى أذهانهم الخوف التاريخي والمتأصل لديهم، من سيطرة إسلامية، تجلت آنذاك عبر الناصرية ومبادئها الوحدوية.

إن تحول الضمانات المعطاة للمسيحيين إلى إمساك بالسلطة، أشعر المسلمين بالخوف أيضاً، فخضوعهم إلى مشيئة المسيحيين، وانعزالهم عن عمقهم العربي، أديا إلى إضعاف الشعور الوطني لديهم، فأعلنوا عن تذمرهم من طغيان صلاحيات رئيس الجمهورية اللبناني، وجاء ذلك التذمر بعد مضي حوالي عقد على الاستقلال في العام 1943، وذلك عبر بيان المؤتمر التحضيري للهيئات الإسلامية في العام 1953، وتضمن الآتي: غريب جداً أن رئاسة الجمهورية رغم كونها أقوى مركز في لبنان إذ تشمل وظائف رئيس الدولة، وسلطات المندوب السامي العليا كذلك، لا تعتبر سلطة مسؤولة، وبذلك

1 علي محمد لاغا، مرجع سابق، ص149.

تجعل من رئيس الجمهورية حقيقاً غير مسؤول يتمتع بامتيازات فوق العادة[1].

فرئيس الجمهورية كان عملياً غير مسؤول عن تبعة الصلاحيات الواسعة الممنوحة له، إذ كان رئيس الوزراء (السني) غالباً ما يتحمل تبعات الرئاسة الأولى، عبر تغيير حكومي يجريه رئيس الجمهورية بسهولة مطلقة، فمعدل حياة الوزارات في لبنان تسعة أشهر تقريباً، إضافة إلى أن غياب التنافس الديمقراطي بين الأحزاب السياسية، وطغيان الاعتبارات الشخصية والطائفية والزبائنية، على سير العمل السياسي والمؤسساتي اللبناني، جعل الحكومة عرضة للانهيار والاستبدال أمام استحقاقات عادية وبسيطة في بعض الأحيان[2].

إذاً، لم يقتصر تذمر المسلمين من توسع صلاحيات رئيس الجمهورية فحسب، بل أيضاً بسبب عدم تحمل هذا الرئيس تبعة المسؤولية المترتبة عليه، جراء توسع الصلاحيات تلك، فبموجب الدستور اقتصرت مسألة محاسبة رئيس الجمهورية، في حالتي: خرق الدستور والخيانة العظمى، ومن جهة أخرى يتحمل رئيس الحكومة المكبل الصلاحيات، تبعات السلطة التنفيذية التي يمارسها رئيس الجمهورية فعلياً، أما أولى مطالبات المسلمين الرسمية بتصحيح هذا الواقع، فكان عبر (ميثاق نادي رؤساء الحكومة) في العام 1955، والذي طالب بالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين، في كل ما يتعلق بالوظائف العامة ومؤسسات الحكم والسلطة، ثم كانت مطالبات الهيئات والأحزاب الإسلامية في العام 1958 بتعديل الدستور لتصحيح الوضع القائم حينها[3].

المراجع:

- Camil Chamoun, Crise Au Moyen Orient, Paris, 1963
- Joseph Matar, Les orgines de la crise Libanaise, études internationales vol 18, n3, 1987: http://id.erudit.org/iderudit/702212ar.
- أدمون رباط، التكوين التاريخ للبنان السياسي والدستوري، الجزء الثاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات القانونية، السياسية والإدارية، بيروت، 2002.

1 نقلاً عن علي محمد لاغا، المرجع نفسه، ص148.
2 كميل شمعون، مذكراتي، الجزء الأول، لا دار نشر، بيروت، 1963، ص215.
3 علي محمد لاغا، المرجع نفسه، ص156.

- آني لوران وأنطوان بصبوص، الحروب السرية في لبنان، لا دار نشر، بيروت، 1988.
- بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الجزء الأول، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، 1983.
- تيودر هاتف، لبنان، تعايش في زمن الحرب، من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة، ترجمة موريس صليبا، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، 1993.
- جورج قرم، لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع، تعريب الدكتور حسان قبيسي، منشورات المكتبة الشرقية، بيروت، 2004.
- حمدي بدوي الطاهري، سياسات الحكم في لبنان، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1968.
- عبد الرؤوف سنو، تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية «من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني»، الحلقة الأولى، مجلة المنهاج، بيروت، العدد (4)، السنة 1996.
- عصام كمال، خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر.
- علي محمد لاغا، الاتجاهات السياسية في لبنان (1982–1920)، دراسة علمية موثقة مع تبيان مواقف المسلمين من الكيان اللبناني والمواقف الدولية منه، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت.
- فؤاد عوض، الطريق إلى السلطة، مطابع قدموس الجديدة، بيروت، 1973.
- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، 2002.
- كميل شمعون، مذكراتي، الجزء الأول، لا دار نشر، بيروت، 1963.
- مائير زامير، الكيان المسيحي اللبناني، وجهة نظر صهيونية في نشوء لبنان الحديث، ترجمة سليم فارس، دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.